

الثورة تشيخ: إيران تواجه نفسها



أسعد أبو خليل

إن تحليل الوضع الإيراني المُلتهب يتطلب بعض التمعّن في نظريّات الثورة: كيف تحدث الثورات ولماذا، ومتى تستنفذ الثورة أغراضها؟ ومتى يكتشف الناس زيف شعارات الثورة ومتى يهجر المثقفون الثورة (الثورة الصينية عزلت هذا العامل عبر استباقه في «الثورة الثقافية»)؟ الثورة الإيرانية كانت واحدة من ثورات قليلة في العالم النامي (كوبا، المكسيك، الصين، ونيكاراغوا)، وخصوصاً في العالم العربي (وهي لفحت بـ«ريح»ها عدداً كبيراً من المثقفين العرب).

يمكن الحديث عن ثورات مناهضة للاستعمار أو عن ثورات فاشلة أو مضادة، لكن في العالم العربي عوّض الاستسهال اللفظي لكلمة ثورة (وهي محبة، كما أخبرنا ميشال عفلق في مؤلفه الوحيد، مع أن المواطن يجهد لتلمس المحبة في الأنظمة البعثية التي رعاها «الأستاذ») عن الثورة الحقيقية، وربما عن قصد لحماية الأنظمة من الثورات. ما معنى الثورة في العالم العربي عندما تصبح الهمروجة الطائفية في لبنان «ثورة الأرز»؟ يحاول جون فوران في كتابه عن «تنظير الثورات»، وهو لم يترجم إلى العربية، أن ينسق أصناف الثورات في العالم ويصل إلى خلاصة لا مناص منها: صعوبة الثورات في العالم النامي، وهو يعزو ذلك إلى عوامل مختلفة بما فيها التبعية التنموية والتدخل الخارجي وتشتت المعارضة. والثورات تؤرخ لمرحلة جديدة، أو لفصل قاطع مع النظام البائد، كما حلل «كرين برنتون» في كتابه المرجعي عن «تشريح الثورات»، مع أنه ركز على ثورات أربع لا غير: الأميركية والبريطانية والفرنسية والروسية. المفكر الفرنسي ألكسي دو توكفيل لا يأخذ بنظرية القطع الفاصل: لقد رأى في الثورة الفرنسية إكمالاً لتراث ملكي في تفعيل مركزية الدولة في عمادها. لكن الثورة الإيرانية حظيت باهتمام بالغ ليس فقط لتأثيرها الهائل على السياسة الدولية بل لندرة الثورة «الإسلامية»، مما يفسر الإفراط في التحليل الثقافي - الديني للثورة على حساب الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هناك من السمات ما تشاطر به الثورة الإسلامية ثورات عالمية أخرى وهناك ما تختص به هي. ولعل سماتها الثورية الخاصة هي التي أوقعتها في المأزق.

الثورة الإيرانية وعدت بقطع فاصل مع ماضٍ لم تقطع معه بالكامل. لعل الأزمة العميقة التي يعانيها النظام في

إيران اليوم تنبع من مشاهد قمع التظاهرات السلمية: ذكّرت بالتظاهرات ضد الشاه التي تراكمت لتحويله عاجزاً أمام تنامي الحركة الشعبوية. والمعضلة التي تواجه النظام تكمن في حاجته للدفاع عن بقائه: كلما لجأ إلى القوة لفرض نفسه، تناقصت شرعيته الثورية وأضعفت قدرته التاريخية على الاستمرار في الحكم. طبعاً، يستطيع النظام أن يفرض نفسه بالقوة المفرطة وسفك الدماء المتزايد، لكنه يعجز عندها في الاعتماد على غير القوة للبقاء: أي أنه يفقد السلطة الحقيقية كلما استعان بالعنف، كما نظرت حنة أرندت من قبل. لهذا، فإن النظام أصيب بالارتباك. لم يعتد معارضة شعبية بهذا الحجم. واتهام الغرب بالتدخل - والغرب يتدخل في كل شؤون العالم الثالث، وحتى في تأليف اللوائح في المتن - لا يفي بالغرض. النظام لا يستطيع أن يخفي حقيقة المعارضة وحقيقة تناقص الشرعية الثورية. فالثورة دخلت في مرحلة ترهل وتكلس نابعة من شعارات الثورة نفسها.

أولاً، لم تنجح شعارات الثورة في السياسة الخارجية في إعطاء المواطن أملاً أو سبباً بتأييدها في الأعوام الأخيرة. والذين يصدقون مزاعم النظام عن عمق فكرة التضامن الإسلامي في إيران هم في سذاجة (أو غباء) من صدق مزاعم الأنظمة الشيوعية عن عمق فكرة التضامن الأممي في دول أوروبا الشرقية. ما إن سقطت تلك الأنظمة حتى زالت تلك الأفكار، والشعب الروسي اليوم لا علاقة له البتة في أكثره بنضال شعوب العالم الثالث. ويخطئ من يظن أن صعود الجمهورية الإسلامية قضى على فكرة القومية الإيرانية: المؤرخ ريشتراد كوتام درس التاريخ الإيراني من زاوية تاريخ الفكرة القومية الإيرانية، مثل الذين درسوا الاتحاد السوفياتي من منظار التاريخ الروسي (لا الشيوعي). القومية الإيرانية تزاوجت مع الهوية الإسلامية للثورة، لكن العزلة التي عانتها إيران، بالإضافة إلى العقوبات المتزايدة (التي أثرت على مبيعات ملك الفستق الإيراني، هاشمي رفسنجاني، رمز الفساد في الثورة، وهو أغنى إيراني على الإطلاق، كما أنه كان بطل فضيحة إيران - كونترا التي شهدت غزلاً إسرائيلياً إيرانياً) التي تزامنت مع هبوط حاد في أسعار النفط. لا يمكن الركون إلى نظريات تعمد إلى ترويح شعبية الدور الإيراني في دعم حركات المقاومة (أو دعم حركات المقاومة الإسلامية فقط لأن إيران لم تدعم حركات مقاومة يسارية مثلاً). قد يكون المشروع النووي الإيراني (كمثله في الهند وباكستان) فوق الصراعات الإيديولوجية، لأنه عنوان للفخر القومي الإيراني مع أنه يحمي النظام الحالي، لكن ثمنه السياسي والاقتصادي فاق توقعات النظام ومؤيديه.

ثانياً، يمكن الخوض في تفاصيل عملية الانتخاب وتحليل سمات الاقتراع في مختلف المناطق، مع أن النظام اعترف بعدد من ملايين الأصوات الفائضة بناءً على تفحص نحو 10% من الأصوات فقط، لكن من الأكيد أن هناك انقساماً ليس فقط في أوساط العامة في إيران بل في أوساط النخبة الحاكمة. والانتخابات الرئاسية في إيران تعبير عن خلافات ليس على شرعية النظام بل على وجهة النظام الاقتصادية والسياسية. فمير حسين موسوي مثل نمطاً أكثر اشتراكية في الاقتصاد منذ الثمانينيات، فيما مثل أحمددي نجاد نمطاً محافظاً أو يمينياً في الاقتصاد (وقد فاخر بالخصخصة أثناء المناظرات الانتخابية).

الانتخابات المحلية عام 2007 عبّرت عن امتعاض شعبي من سياسات الرئيس الإيراني. ولكن في المقابل، القول بتعميمات عن حتمية التزوير في كل مكان لا تزال تحتاج إلى إثباتات. فالقول بعدم إمكان إحراز أحمددي نجاد نجاحاً في مناطق آذرية لأن موسوي من أصل آذري يحتاج إلى دليل إضافي، لأن أحمددي نجاد زاد من شعبيته عند الأذريين عبر برامج تربوية جامعية أعطتهم مزيداً من الحقوق. والقول بفصل طبقي أو مناطقي بين المرشحين يحتاج لإثبات هو الآخر، مع أن الخبر الإيراني، حميد دباشي، ينفي الأمر من أساسه والتصويت في طهران كان متقارباً بفارق يقل عن خمسة في المئة من الأصوات، مما يعني أن هناك سمات مناطقية أو شبه طبقيه في الاقتراع.

ثالثاً، تمرّ الثورة الإيرانية في أزمة اختبار الشرعية، وليس من المؤكّد أنها ستجتازها بنجاح. نظرية ولاية

الفقيه لم تكن يوماً محلّ إجماع فقهي عند أئمة الشيعة، مما دفع الخميني إلى وضع عدد من آيات الله الذين يفوقونه مرتبة في الإقامة الجبرية. ونظرية ولاية الفقيه المطلقة ملتبسة على أكثر من صعيد، وخاصة أنها تفترض تواملاً مع الإمام... الغائب. أما قول حسن نصر الله إن ولاية الفقيه هي جزء من العقيدة الدينية فهذا صحيح في ما يعني حزب الله فقط، لا في ما يعني الشيعة عامة، مما يعني أنها جزء من أيديولوجيا الحزب، وهذا حقه. وتتناقض النظرية في قبولها بتعيين الفقيه (الخميني لنفسه، وخامنئي من جانب الخميني) مع التراث الشيعي في صعود الفقيه - المرجع عضواً وديموقراطياً في وسط العامة من دون تعيين أو تأثير من الدولة أو حتى من المؤسسات الدينية. وكم حاول صدام وكم حاول الاحتلال الأميركي أن يؤثر على صعود الفقيه لكن حس العامة كان منيعاً في هذا الشأن. وصعود خامنئي إلى مركز المرشد الأعلى لم يتمش مع الاختيار الشعبي العضوي للمرجعية. والنقاش الطويل بين المدرسة الأصولية والمدرسة الإخبارية في القرن الثامن عشر في إيران والذي أدى إلى انتصار الأصولية (والكلمة هنا هي بغير معناها المتداول عن الأصولية كترجمة لمصطلح سك في بداية القرن العشرين للإشارة إلى فرقة بروتستانتية أميركية) أنتج تنوعاً في اختيار المجتهدين الشيعة.

رابعاً، إن حسم الصراع بين الفريقين المتنازعين في إيران لن يكون على قضايا تهمننا نحن العرب، بل على قضايا محض إيرانية. والتخفيف التحليلي من تأثير النزعة القومية الإيرانية يتجاهل تاريخاً طويلاً في تلك البلاد. وموقع أحمددي نجاد سيزداد ضعفاً، وقد يؤدي إلى نسق إسلامي لشعار ستالين عن «الاشتراكية في بلد واحد». وهذا التوقع سيزداد حدة إذا انهارت أسعار النفط مرة أخرى. والشعب الإيراني - مثله مثل شعب لبنان غير العظيم في الانتخابات الأخيرة - يتأثر بالتهديد والوعيد والحصار والتوبيخ من الخارج، وخاصة أن الغرب يتعامل مع الانتخابات في الدول النامية كفرصة للتأثير.

خامساً، وقع النظام الإيراني في الورطة نفسها التي وقع فيها النظام الشيوعي السوفياتي في عهد غورباتشوف. النظام الإيراني ليس ديموقراطياً ولكنه ليس منغلِقاً إلى درجة الأنظمة التسلطية العربية التي لا تسمح باختيار القادة بصورة جدية وإن مقيدة. النظام الإيراني نظام تسلطي ديني، لكنه يسمح بدرجة من الاختيار المقيد لبعض المناصب، بما فيها منصب الرئاسة. غير أن التناقض يقع بين تقييد الاختيار ونزوع الناس نحو المزيد من حرية الاختيار. أي أن قدرة النظام، أي نظام، على كسب شرعية انتخابية تتناقض مع ازدياد التوقع الشعبي لحرية اختيارية أكبر. لا يستطيع النظام التمتع بشرعية، وإن محدودة، من العملية الانتخابية، إذا لم يطور هذا النظام حريات التعبير والاختيار الشعبيين، وخصوصاً أن عائدات النفط لم تسمح بكسب شرعية اقتصادية أو نفعية - تكسبية على طريقة أنظمة الخليج.

سادساً، لا شك بأن هناك عاملاً شخصياً في الصراع بين أحمددي نجاد وموسوي، وبين الأخير والمرشد الأعلى. فموسوي وخامنئي تنازعا في الثمانينيات عهد الخميني، وكان الأخير كثيراً ما يناصر الموسوي في النزاع. لهذا، فإن محاولة الإعلام الغربي الليبرالي تصوير موسوي منافلاً ديموقراطياً (أو تصوير رمز الفساد، رفسنجاني، إصلاحياً) تجافي تاريخ الرجل وحاضره. وشعاراته الانتخابية كانت تشدد على ضرورة العودة إلى تعاليم الخميني نفسه، كما أنه اختار شعار «الله أكبر» عنواناً لاحتجاجاته ووعد بأن معارضته تهدف إلى إعلاء شأن الإسلام في العالم. كما أن تاريخ موسوي لا ينبئ بالديموقراطية أو الليبرالية على الإطلاق، إذ إن عهده شهد عملية تطهير فظيعة في الجامعات على أسس دينية وسياسية (وساهم فيها المفكر الإيراني الفوكوي حديثاً، عبد الكريم سروش). طبعاً، تدين عملية الانفتاح النسبي في إيران لا إلى موسوي ولا إلى أحمددي نجاد بل إلى الشعب الإيراني الذي يعطي شعوب الجوار دروساً في الشجاعة والديناميكية والزخم السياسي. وقد تكون الأزمة الحالية عملية تسديد حساب من المرشد الأعلى ضد موسوي لما حصل بينهما قبل عقدين من الزمن. ولا يمكن التشديد على عنصر الصراع الطبقي (عبر القول إن مصالح الفقراء تتمثل بأحمددي نجاد)، إذ إن الأخير بطل التخصيص الاقتصادي بينما تنزع سياسات موسوي الاقتصادية نحو نمط أقل رأسمالية.

سابعاً، لعبت المناظرات السياسية الحرة دوراً كبيراً في تحديد المسار السياسي الإيراني. المشهد لا يمكن أن يمرّ على شاشات الدول العربية الخاضعة لرقابة مزدوجة: من الحكومات ومن عربسات ونايلسات، حتى لا نعد الحظر الغربي على ما يضر بمصلحة إسرائيل. وتعامل أحمددي نجاد بخفة وثقة زائدة بالنفس مع الخصوم أثناء الحملة الانتخابية: قبل بعدد من المناظرات التي سمحت لخصمه اللدود بنقد ليس فقط سياساته الاقتصادية بل أيضاً مصداقيته. اتهمه مير حسين موسوي بالكذب من دون أن يستعمل الكلمة. بدأ أحمددي نجاد في المناظرة الأخيرة مشدوهاً بقدرة خصمه على تناوله بتلك الجرأة والفعالية. وقد تكون الثقة بالنفس دفعت النظام إلى طبخ نتائج الانتخابات وإعلان نتائجها قبل أن يكتمل العد.

ثامناً، لا يستطيع النظام أن يعزو بسهولة ما يجري داخل إيران إلى مؤامرة خارجية. طبعاً، من حق الشعب الإيراني الذي عانى عبر تاريخه مؤامرات خارجية متشعبة أن يحذر من نوايا الخارج ومؤامراته. ولا شك بأن إسرائيل وأعوانها من العرب والغرب تعمل على إثارة القلاقل في إيران منذ أعوام عدة. وكتاب «كل رجال الشاه» الذي اعتمد على وثائق نُشرت من محفوظات الحكومة الأميركية، يصف بدقة كيف دبرت الاستخبارات الأميركية الانقلاب على مصدق وكيف رتبت التظاهرات وكيف عززت الفوضى ورسمت ملامح تحرك أرادته أن يبدو عفويّاً. يستطيع كاتب على موقع «المنار» الإلكتروني أن يرى في ما جرى في إيران مؤامرة خارجية خبيثة فقط، ويستطيع المرشد الأعلى أن يصب جام غضبه على بريطانيا (وهي تستحق التنديد لتاريخها وحاضرها الاستعماري الذي لم تنكف عن غم غياب الشمس والقمر عنها)، لكن الواقع أن أسباب أحداث إيران هي داخلية أساساً وحتى لو تعرّضت للاستغلال من الخارج، حكومات ووسائل إعلام وأممات متحدة (والأخيرة جهاز في يد الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة، وخصوصاً في عهدة الأمين العام الحالي، وله من سحر الشخصية ما لنجيب ميقاتي).

والتعامل مع أحداث إيران على أنها من صنع الخارج سيزيد بسرعة من شيخوخة الثورة، لأن الثورة تموت عندما تفقد الرؤية وعندما تقلد النظام البائد (الشاه رأى في ما حصل له مؤامرة ما بعدها مؤامرة، مع أن نظامه الظالم تمتع بتأييد غربي وإسرائيلي وخليجي منقطع النظر). إن القول بعدم وجود مؤامرة خارجية ضد النظام في إيران هو بمثل جهل القول بأن لا أسباب داخلية للأزمة في إيران.

تاسعاً، لا يجوز التعميم على الحركة الشعبية في إيران: فهي تراوح بين من يريد العودة إلى «نقاء» الثورة وبين من يريد أن يربط إيران بالغرب وبين فرق من اليسار ومن الليبرالية ومن الأصولية والنفعية الخ. هناك من يختبئ وراء الشعارات لغايات خبيثة أو لغايات نبيلة أو لغايات مبهمّة.

الثورات تشيخ وتذبل وتعرض للسقوط. المسألة مسألة وقت فقط. والثورات تليها ثورات مضادة، والإرث الثوري إما يدفع نحو بريق ثوري في أنظمة حكم متوالية كما حصل في فرنسا، أو يؤدي إلى جمود دستوري كما حصل في أميركا، أو إلى طلاق مع الثورة كما حصل في روسيا. الثورة الصينية لم تحزم أمرها بعد: تطلق الماضي في خطوة وتحتفظ به في خطوة أخرى، مع أن المسار يبدو شبيهاً بالمسار الروسي، مع قرار بالحفاظ على سيطرة الحزب (مقابل سيطرة الاحتكارات المالية المتحالفة مع بوتين في روسيا). هناك معالم واضحة للشيخوخة في الثورة الإيرانية: التفكك أو الانقسام حتى لا نقول الخلاف التام في أوساط طبقة الملالي واضح للعيان: لم يتقدم واحد من آيات الله العظمى التسعة عشر في إيران بدعم فوري وعلني للانتخابات المشكوك بصحتها.

* نقلاً عن صحيفة "الأخبار" اللبنانية